والى مثل هذا اشار في شرح الطحاوي الاستيجابي رجل تزوج
امراة من نقد معلوم لا يجري فال القاضي الامام شيخ الاسلام
ابو المعالي ان وجد من ذلك الدراهم لزمه قضاؤها وان لم
يوجد لزمه قيمتها وتعدل الى جنس آخر حتى يامن الربا فيه
وسئل عن القاضي الكوفي فخر الدين عمن فرض عليه القاضي
نفقة ابنه الصغير فهرب الاب بالصغير فال يسقط عنه
النفقة المفروضة في المدة التي كان في يده فال القاضي الامام
ملك الملوك ابو العلاء لما سئل عن رجل بعث الى امراته
شيئا ثم يدعي انه من جهة المهر وادعت انها نحلة وقد تلفظ
الزوج عند البعث انها نحلة ويحتج الا ان يقوله صدقا انه
منظوما القول قول الزوج فيه فانه فيما يملك قوله مقبول
والعرف فيه ان يقال بانه هبة نحلة متعارف مشهور وكلام
من قد قال فيه بانه هبة كلام فاسد مدخول شاهان شه
ملك الملوك ابو العلاء هادي امير المؤمنين يقول قال
وقد كتب في الباب الثاني خلاف هذه المسئلة من الجامع
سئل عنه نظما فاجاب منه وقد نقل اليه من بلد مرو
الى قاضي القضاة ابي العلاء كتبنا دام المفتي جمالا

ابن له ايها المفتي سؤالا ظرفت به البنانة والكمالا اذا نكح
الفتى امراة حلالا على والدين من طرف حلالا فلما ابرموه
وفيه خمر فقد غلطوا بارا مواما لا فاجاب لدى النعمان
فيه مهر مثل جوابا خال الامر اخالا عند هما نظير سوبق كم
من الخل الذي ساقا وخالا فان ذكر احر بحاتم ليلى فمهر
المثل عاليس خالا فهلا قلت والانصاف شرط ابن ملك
الملوك لنا سوالا على ملك الملوك جلي عروس وما بال
الملوك اذا حلالا اليست زلة لانال عقلا بتم عاقل وجد
الزلالا وقال ايضا لما سئل عن ابن كبير زوجه ابوه امراة
وهو لا يرضى هل يجوز النكاح وهل يجب المهر منظوما
ما كان هذا العقد منه نافذا شرعا على الابن الذي هو قد
سئل والمهر لم يلزم ولم يكن واجبا لقد كان هذا العقد نوعا
من جهل شاهان شه ملك الملوك ابو العلاء نظم الجواب
لكل من هو قد عقل وهذه المسئلة مما لا يخفى على احد لكن
اوردت لاجل نظره في المفتي الحنفي اذا امر المطلقة الثلث
ان تنتقل من مذهبها الى مذهب الشافعي ويقران النكاح
الاول كان باطلا لانه كان بلا ولي قد كتبت في الباب الثاني

Copyright © King Saud University